فوضى التحكم بالمال العام في العراق

د. ماجد الصوري
باحث واكاديمي من العراق

مـــرَ العراق منذ بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة، بعد حقبة طويلة من الاحتلال العثماني، بمراحل من الهزات والموجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مختلفة التوجه، يسودها عدم الثبات والاضطراب وإلغاء الماضي، وعدم وضوح الرؤى للمستقبل، بما ينسجم مع واقع المجتمع العراقي.

ولم تستطع قيادات العراق من تحديد الهوية السياسية والاقتصادية، وغلبت المصالح الخاصة، والتأثيرات الإقليمية والدولية، على مسيرتها الاجتماعية والاقتصادية، فسادت القرارات الانفعالية والارتجالية غير المنسجمة وغير المترابطة، إلتي لا تصب في نهاية المطاف إلا في خلط الأمور، وعرقلة مسيرة التطور المنسجم مع الواقع العراقي، وفي بعض الأحيان إلى التدهور، ولم تهدف أيّ من هذه المراحل التي مرَ بها العراق إلى خدمة المواطن العراقي، بعيداً عن انتمائه السياسي والاجتماعي والطائفي والقومي، وبمعنى آخر غياب الديمقراطية ومحاولة إقصاء الآخر.

لم تهدف أيّ من هذه المراحل التي مرَ بها العراق إلى خدمة المواطن العراقي

وإذا ما حصل التفكير في خدمة المواطن في فترة معينة، إلا إن ذلك لم يكن مبنياً على نظرة واضحة، ذات أهداف محددة، ومرتبطة بجدول زمني، قابل للمتابعة والرقابة والمحاسبة والتغيير، من أجل تحقيق الهدف الأسمى خدمة المواطن، فدخل العراق في صراعات سياسية واجتماعية، أدت إلى الانقلابات العسكرية المتكررة، وسيطرة الأنظمة الشمولية والدكتاتورية، التي

قادت العراق إلى الحروب الإقليمية غير المبررة، والحصار الاقتصادي والاحتلال، كان نتيجتها إغراق العراق بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي والفكري، وتحطيم بنيته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تخريب الجزء الأكبر من البنى بنيته التحتية والانشطة الصناعية والزراعية.

وبعد سقوط النظام، لم يكن لدى سلطة الاحتلال، أو القوى السياسية المتصدرة للمشهد السياسي، برنامجاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً واضحاً، من أجل التخلص من الإرث الثقيل الذي ورثه العراق من العهد السابق، وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما أكده كولن باول بالنسبة لمجلس الحكم (إنهم غير مستعدين للفترة الأهم)، وساعدت الظروف الإقليمية والدولية بعد سقوط النظام، في الحصول على موارد إضافية كمنح من الدول المختلفة لإعادة الأعمار، بلغت حسب تقارير دولية مختلفة (74) مليار دولار، منها (60) مليار دولار من الولايات المتحدة الأميركية، ونتيجة للدعم الدولي والجهود المبذولة من الجانب العراقي، استطاع العراق من الحصول على تخفيضات كبيرة بالنسبة للديون الموروثة، فخفضت دول نادي باريس (80%) من ديونها على العراق، وقامت بعض الدول بإعفاء العراق كلياً من هذه الديون، واستطاع العراق أن يحصل على بعض الأموال المجمدة، وبعض متبقيات برنامج النفط مقابل الغذاء، وبعض الأموال المنهوبة من رجالات النظام السابق، كما قام العراق بالاستدانة من مصادر داخلية وخارجية بلغت ما يقارب (18) مليار دولار.

ما أكده كولن باول بالنسبة لمجلس الحكم (إنهم غير مستعدين للفترة الأهم

وتوجه العراق نحو زيادة إنتاج النفط والحصول على موارده، إلتي بلغت ما يعادل (488,5) مليار دولار من عام 2003 وحتى نهاية عام 2012، إضافة إلى الموارد الأخرى الناجمة عن الضرائب والرسوم وغيرها من موارد الموازنة، وفاقت المبالغ التي دخلت العراق الـ (600) مليار دولار، إلا أن العراق لم يستطع أن يعيد تطبيق التجربة التي مرت بها ألمانيا واليابان.

ولم تكن الشفافية واضحة عن حجم الموارد المالية التي دخلت العراق أو قنوات إنفاقها، فحتى الآن لم يتم تقديم الحسابات الختامية للموازنات السابقة بشكل متكامل، ولم يتم تقديم كشف التدفق النقدي، الذي على وفقه يمكن معرفة إجمالي المبالغ التي حصلت عليها الموازنة، وحجم الإنفاق

الفعلي، وحجم الفائض، وكيفية استخدامه، وحجم العجز وكيفية تغطيته، كما نص على ذلك الدستور وقانون إدارة المالية والدين العام، وكما أكدت على ذلك كل تقارير ديوان الرقابة المالية، وهي من الواجبات الأساسية للسلطتين التشريعية والتنفيذية.

ورافق كل هذه التطورات شراء الذمم، سواء من قبل الاحتلال أو القوى السياسية المتسلطة

ورافق كل هذه التطورات شراء الذمم، سواء من قبل الاحتلال أو القوى السياسية المتسلطة، بأشكال مختلفة بين الدفع النقدي أو الوعود بالمناصب والسلطة والمال معاً، فأستشرى الفساد الإداري، وسادت المحاصصة الطائفية والعرقية، وأصبح من الصعب بناء دولة قائمة على أسس مؤسساتية وسيادة القانون، مما أدى إلى غياب المهنية في التعامل مع الملفات الأساسية في إدارة شؤون الدولة، وتطبيق مبدأ الإدارة الرشيدة في الملفات المالية والاقتصادية، وتغييب بعض بنود الدستور المتفق عليها كلياً، وبعض القوانين الحاكمة، مثل قانون إدارة المالية والدين العام، وأدى كل ذلك إلى هدر كبير في المال العام، وانتشار الفساد المالي.

فرغم المبالغ الطائلة التي تسلمها العراق، ورغم حجم الموازنات الهائل التي بلغت ما يقارب (596) مليار دولار من عام 2003 وحتى نهاية عام 2013، ونحن في الأشهر الأخيرة منه، إلا أن العراق لم يستطع أن ينقذ الاقتصاد العراقي من التدهور المستمر، ومع ارتفاع مستوى النمو في الناتج المحلي الإجمالي حتى وصل إلى (9%) عام 2012، إلا أن عملية التنمية الاقتصادية، وخصوصاً في القطاعات الحقيقية لا تزال ضعيفة، ولا يزال القطاع النفطي مع القطاع التجاري والخدمي، يحتلان الجزء الأكبر منه، ولا زالت القطاعات الإنتاجية، وخصوصا الصناعية، في تدهور مستمر، ولم تبلغ نسبة هذا القطاع سوى (2,5%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012.

لقد بدأ هدر المال العام بعد سقوط النظام مباشرة، سواء من قبل المسؤولين عن الإدارة المدنية في فترة الحاكم بريمر، أو من قبل المسؤولين العراقيين، ففي الفترة من أيار 2004 وحتى حزيران 2005، قامت الحكومة الأميركية بشحن (21) مليار من العملة الأميركية، وتم إنفاق هذا المبلغ دون رقابة مالية، . وعند التدقيق وجد المدققون مبلغ (774) ألف دولار قد سرقت دون

معرفة مصيرها، وذكر نفس التقرير إن تخصيص رواتب الموظفين العراقيين لحماية المنشئات تضمنت (74) ألف موظف، وعند قيام سلطات الحكم المدني بالتدقيق في إحدى الوزارات، تبين أن (602) من الحراس يمكن التأكد من وجودهم ضمن قائمة الرواتب التي تتضمن (8602) حارس، ولم يتم توثيق دفع مبالغ بمقدار (17) مليون دولار رواتب شهر شباط لعام 2004 فقط. وقامت رئاسة الجمهورية بشراء سيارات بمبلغ (6,155) مليار دينار دون تشكيل لجنة للشراء، ولم يتم التسجيل لدى دوائر المرور، ولا تزال هذه السيارات باسم المنتسبين.

وقامت رئاسة الجمهورية بشراء سيارات بمبلغ (٦,١٥٥) مليار دينار دون تشكيل لجنة للشراء، ولم يتم التسجيل لدى دوائر المرور، ولا تزال هذه السيارات باسم المنتسبين

وذكر نفس التقرير، إن إجمالي مقبوض صندوق تنمية العراق من 22 أيار 2004 وحتى 31 كانون أول 2004، بلغ (31,150) مليار دولار، منها (1,122) مليار دولار من الأرصدة المجمد، . وقامت قوات الاحتلال بدفع أكثر من (8,8) مليار دولار من أموال الصندوق إلى الوزارات العراقية، ولا يوجد ما يؤكد أن الأموال قد تم حسابها بصورة صحيحة أو تم استخدامها بصورة مناسبة، وقامت وزارة الداخلية بتسليم أعضاء المجلس الوطني المؤقت (364) قطعة سلاح و(10200) إطلاقه كلاشنكوف، ولم يتم تنظيم سند إدخال مخزني أصولي، باعتبارها من موجودات المجلس، ولم يتم استرجاعها، رغم انتهاء أعمال المجلس.

وفي نفس الوقت، تم زيادة عدد حراس أعضاء الجمعية الوطنية، بتاريخ 16 آذار 2005، مع دفع الفروق لأعضاء المجلس بأثر رجعي، بلغ مجموعها (1,1756) مليار دينار، إضافة إلى مخالفات كثيرة تتعلق بشراء سيارات تعود ملكيتها لأعضاء وموظفي المجلس، وتم تخصيصها لذات الأشخاص، وبقيت هذه السيارات لديهم بعد إحالتهم إلى التقاعد، إضافة إلى سلف بمبالغ كبيرة لغرض السفر ولم يتم تسويتها.

منح بعض أعضاء مجلس النواب مبلغ (280) ألف دولار لشراء سيارات مصفحة لهم، على الرغم من منحه كل عضو مبلغ (80) ألف دولار لشراء سيارة

وتضمن تقرير ديوان الرقابة المالية لعام 2008، أنه تم صرف مخصصات شهرية دائمة لرئيس الجمهورية ونوابه للسفر الداخلي منها (30) ألف دولار مخصصات ضيافة، و(15) ألف دولار مخصصات سفر داخلي، وتم منح بعض أعضاء مجلس النواب مبلغ (280) ألف دولار لشراء

سيارات مصفحة لهم، على الرغم من منحه كل عضو مبلغ (80) ألف دولار لشراء سيارة. وقامت رئاسة الجمهورية بتقديم منح ومساعدات إلى منظمات ومؤسسات مجتمع مدني داخلية وخارجية بلغت (6,871) مليون دولار دون ما يثبت تسلم هذه المؤسسات المبالغ الممنوحة.

في حين قام مكتب رئيس الوزراء بمنح (170) ألف دولار مكافئات لغير منتسبي الدائرة، وجرى صرف (380) ألف دولار لصيانة سيارات

في حين قام مكتب رئيس الوزراء بمنح (170) ألف دولار مكافئات لغير منتسبي الدائرة، وجرى صرف (380) ألف دولار لصيانة سيارات، مع عدم وجود صيانة لهذه السيارات، وتم شراء (25) محرك سيارة، في حين أن عدد السيارات المثبتة هو (4) سيارات فقط، وقد استمر هذا الهدر للمال العام، ففي ذكر تقرير الديوان لعام 2007، بأنه لم يتم اتخاذ أي إجراء لاستعادة (5) سيارات تعود ملكيتها إلى مجلس النواب، والمسلمة إلى أعضاء المجلس الوطني المؤقت، ولم يتم خصم المبلغ المحدد بمقدار(500) ألف دينار من المخصص الشهري لعضو مجلس النواب عن كل يوم غياب، وقد تم تعيين موظفين لأول مرة، وتسكينهم في درجات وظيفية أعلى من استحقاقاتهم، وعلى سبيل المثل، حاصل على شهادة إعدادية تم تعيينه بدرجة خبير درجة أولى، وهذه حالة مكررة وبكثرة في جميع دوائر الدولة.

ويذكر تقرير ديوان الرقابة المالية لعام 2009 أنه تم صرف العديد من المنح لبعض المنظمات بواسطة أعضاء مجلس النواب، دون ما يؤيد استلام المنظمات لهذه المبالغ، وتم تخصيص حمايات لأعضاء المجلس بواقع (30) شخص لكل عضو، وتم صرف مبالغ أجور الحمايات مع رواتب أعضاء البرلمان وليس لأفراد الحماية، مع عدم وجود سند قانوني يجيز ذلك أو تسلم أفراد الحماية لرواتبهم. وكذلك تم صرف أجور حمايات لبعض أعضاء المجلس، رغم تنسيب حماية لعضو المجلس من مكتب رئيس الوزراء ووزارتي الدفاع والداخلية، واستمرت تقارير ديوان الرقابة المالية للأعوام التالية، وحتى تقرير عام 2012 على التأكيد على استمرارية تثبيت الملاحظات نفسها، إضافة إلى ملاحظات تؤكد على نفس التوجهات ولكنها غير معززة بأرقام شاملة.

إن عدد الموظفين التابعين لمجلس النواب وحسب الموازنات المنشورة في

لكل نائب في البرلمان العراقي ما يقارب (٤,٥) موظف

الوقائع العراقية قد ارتفع من (493) موظفا عام 2008 إلى (1250) عام 2010 وإلى (1484) عام 2012، ومن المعلوم أن هذا العدد لا يعتبر نهائياً، فهناك عدد من الموظفين الذين يتم التعاقد معهم، والذين لا يظهرون في جدول الموازنة، مما يعني أن لكل نائب في البرلمان العراقي ما يقارب (4,5) موظف، أو ان عدد الموظفين اربعة اضعاف ونصف اعضاء عدد البرلمان، وهذا غير موجود في اي برلمان في العالم.

وفي نفس الوقت ارتفع تخصيص الموازنة لنفقات مجلس النواب من (129,5) مليار دينار عام 2008 إلى (267,4) مليار دينار عام 2010 وإلى من (282,9) مليار دينار عام 2012، وقد تمت مناقشة موازنة 2014 من قبل البرلمان، وإقرار التخصيص بمبلغ (528) مليار دينار وهو ما يعادل ضعف موازنة 2012 تقريباً.

حتى الآن لا توجد معلومات مؤكدة وموثقة منشورة، حتى في تقارير ديوان الرقابة المالية، عن رواتب الرئاسات الثلاث أو أعضاء البرلمان، ولكن حسب النقاشات التي دارت في بعض الفضائيات العراقية وبعض الصحف الأجنبية، فإن مجموع المبالغ التي يتسلمها النائب تتراوح بين 36 و46 مليون دينار شهرياً، تتضمن رواتبهم ومخصصات حمايتهم، إضافة المبالغ التي يتسلمها كل نائب عند تسلمه منصبه، وهي مخصصات شراء سيارة كانت (60) ألف دولار، أصبحت (50) ألف دولار، إضافة إلى(50) ألف دولار لتحسين المعيشة، وحسب عدد النواب للدورتين الأولى والثانية البالغ (600) نائب وسيصبح مجموعها (92,5) مليون دولار في الدورة الثالثة، هذا مع العلم أن رواتب ومخصصات رئيس البرلمان ونوابه غير معروفة، وهي مشابهة لرواتب ومخصصات الرئاسات الأخرى، وتفوق رواتب ومخصصات أعضاء البرلمان، ولم تؤخذ بنظر الاعتبار.

أن رواتب ومخصصات رئيس البرلمان ونوابه غير معروفة، وهي مشابهة لرواتب ومخصصات الرئاسات الأخرى، وتفوق رواتب ومخصصات أعضاء البرلمان

إن حساب رواتب ومخصصات النواب على أساس الحد الأدنى، الذي يتم تداوله وهو (36) مليون دينار، أي ما يعادل (30) ألف دولار، (10) آلاف راتب و(20) ألف دولار مخصصات، وأن ما يتسلمه النائب المتقاعد كراتب

(8000) دولار ومخصصات إضافية (10000) دولار، فأن إجمالي ما سيتم دفعه في نهاية الدورة الثالثة للبرلمان، من رواتب ومخصصات، ستبلغ (2088) مليون دولار، وفي نهاية الدورة الرابعة ستبلغ (3355,2) مليون دولار وفي نهاية الدورة الخامسة سيصل المبلغ الإجمالي إلى (4903,2) مليون دولار، منها التزامات تقاعدية خلال الدورة الخامسة فقط، مبلغ (1080) مليون دولار. وحسب الجدول التالي:

راتب ومخصصات	راتب تقاعدي	مخصصات تقاعدية	المجموع مليون دولار
الدورة الاولى	396	ـــــ	396,0
الدورة الثانية	468	237,6	705,6
الدورة الثالثة	468	518,4	986,4
الدورة الرابعة	468	799,2	1267,2
الدورة الخامسة	468	1080,0	1548,0
المجموع		4903,2	

وإذا ما أضفنا إلى كل هذا، المبالغ التي يتسلمها النواب خلال كل الفترة السابقة عن مخصصات السيارات وتحسين المعيشة البالغة (157,5) مليون دولار، فأن مجموع ما تم دفعه من الموازنة في نهاية الدورة الخامسة سيبلغ (5060,7) مليون دولار، هذه المبالغ تشمل فقط أعضاء البرلمان ولا تشمل رؤساء البرلمان ونوابه، وكذلك لا تشمل أعضاء مجالس المحافظات والمجالس البلدية وجميع الهيئات الأخرى المنتخبة، ولا تشمل جهاز رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء.

وعندما شنت الحملة الجماهيرية لإلغاء تقاعد البرلمانيين وجميع الهيئات المنتخبة، كان الجواب هو إصدار قانون التقاعد، الذي يتضمن وبشكل واضح تقنين دفع الرواتب التقاعدية إلى هذه الهيئات، دون ذكر الموقف من المخصصات الأخرى.